

تضم بلدية عين زاريت 5608 نسمة وهي مزودة ببئر تم إنجازه سنة 1987 بمنسوب أولي قدره 30 ل/ثانية.

وقد تم التخلي عن هذا البئر نظرا إلى قدمه وصعوبة أرضه الجوفية، ولذلك تقرر حفر بئر آخر عوضه بجواره، رغم صعوبة الأرض الجوفية ويستغل حاليا هذا الإنجاز بواسطة مضخات بصفة متقطعة وذلك بقدرة 20ل/ ثانية مدة 12 ساعة في اليوم.

هذا الإنجاز الذي تشرف عليه مؤسسة الإنتاج وتوزيع المياه بتيارات EPET موزع على مركزين اثنين سي حواس وعين زاريت إلا أنه غير كاف لتلبية حاجات هذين المركزين بما فيهم مركز سباين.

ونظرا إلى ذلك لجأت الإدارة المحلية لمصادر المياه إلى قرار إنجاز بئر جديدة بمسافة 2 كلم عن الخزانات بمنسوب مقدر بأكثر من 50 ل/ثانية حتى تتمكن بذلك المناطق الثلاث من تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وسوف يتم تسجيل عملية تدعيم في إطار برامج البلديات للتنمية لعام 2000 لغرض التغطية المالية للتجهيزات وجر المياه وتوريد الطاقة. آجال الإنجاز محددة بمدة 3 أشهر.

بالنسبة إلى الآبار غير المجهزة فإن مصالح مديرية الري لولاية تيارت تقوم حاليا بإعداد بطاقة تقنية لإرسالها بعد ذلك إلى وزارة مصادر المياه لأجل تشخيصها بعد الحصول على موافقة وزارة المالية (الإدارة العامة للميزانية).

* 12 - من السيد الحبيب فيدوم إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية

- بناء على الدستور،
- بناء على القانون المنظم للعلاقة بين البرلمان

* 11 - من السيد الحبيب فيدوم إلى السيد وزير الموارد المائية

- بناء على الدستور،
- بناء على القانون المنظم للعلاقة بين البرلمان والحكومة،
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،
- نظرا إلى كون بلدية عين زاريت تتوفر على بئر واحدة للمياه الصالحة للشرب.
- ونظرا إلى كون سكان البلدية محرومين من التزويد بالمياه الصالحة للشرب طيلة السنة ماعدا جزءا واحدا من البلدية والذي يستفيد التزود بالمياه مرة في الأسبوع.
- وبالنظر إلى برمجة مشروع لتزويد بلدية سي الحواس والسبعين بمياه هذه البئر التي لا تغطي في الواقع احتياجات سكان البلدية ولكون البلدية تتوفر على أربع آبار أخرى غير مستغلة.
- فإننا نتوجه بالسؤال الآتي:
- لماذا لم يتم استغلال البئر المائية لتزويد سكان البلدية بالمياه؟
- لماذا تمت برمجة مشروع لتزويد بلديتي سي الحواس والسبعين بمياه هذه البئر بالرغم من وجود أربع آبار أخرى غير مستغلة؟
- ما هي الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه المشكلة؟

* رد السيد الوزير

المرجع: رسالتكم رقم 177 المؤرخة في 2000/03/23.

ردا على إرسالكم المذكور في المرجع أعلاه، يشرفني أن أوافيكم طي الجواب المتعلق بالسؤال الكتابي والخاص بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب لكل من عين زاريت وسي حواس وسباين بولاية تيارت.

القانونية، وتفاديا لحالة الانسداد التي قد يصل إليها هذا المجلس فقد بادرت مصالح الولاية والدائرة بمساعي صلح لتقريب وجهات النظر وتغليب منطق الحكمة وقد أثمرت هذه الجهود بعودة المجلس إلى نشاطاته العادية.

إلا أن الأحداث تطورت مرة أخرى وتأزم الوضع من جديد نتيجة اكتشاف تزوير بعض الوثائق الإدارية من النائب الأول للمجلس مما أثار احتجاجات وتحركات ضد رئيس المجلس.

وبالموازاة مع ذلك شكلت لجنة تحقيق ولائية بادرت عملها وسلمت بتاريخ 13 جويلية 1999 تقريرا عن الموضوع مفاده تنفيذ كل التهم الموجهة إلى رئيس المجلس البلدي وحصرها في أخطاء شكلية تم على إثرها إنذار الرئيس وكذا الأمين العام للبلدية من أجل تسيير إداري أفضل.

كما قام النائب الأول مرة أخرى بتحرير لائحة بتاريخ 14 فيفري 2000 باسم المجلس الشعبي البلدي، إلا أن المصالح الولائية لم تستجب لهذه اللائحة تطبيقا لأحكام التعليم رقم 40 المؤرخة في 23 أكتوبر 1999 لعدم تأسيسها ومازالت تسعى إلى خلق الانسجام والتماسك بين الأعضاء حرصا منها على تسيير الشؤون العمومية على أفضل وجه.

تقبلوا ، سيدي، فائق عبارات التقدير .

*** 13 - من السيد محمد مفلح**

إلى معالي وزير التربية الوطنية

الموضوع: سؤال يتعلق بالسكنات التي يشغلها متقاعدو قطاع التربية.

معالي الوزير،

إن بعض عمال التربية المحالين على التقاعد يواجهون

والحكومة،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،
- وبعد معاينتنا لواقع سحب الثقة من رئيس بلدية تاخمرت، من قبل أعضاء المجالس الشعبية البلدية.
- وبعد فشل محاولات المصالحة وذلك منذ ما يقارب السنة وبسبب الانعكاسات السلبية لتعطيل أشغال هذه المجالس الشعبية البلدية والتأثير السلبي على تسيير الشؤون العمومية كمواطني هذه البلدية.
- فإننا نتوجه بالسؤال الآتي:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم إتمام إجراءات سحب الثقة وتنصيب رئيس المجلس الشعبي الجديد؟.

- ما هي الإجراءات التي ستتخذونها في هذا الإطار؟

*** رد السيد الوزير**

تفضلتم بطرح سؤال كتابي يخص موضوع سحب الثقة من رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية تاخمرت الكائنة بولاية تيارت وكذا الانعكاسات السلبية التي تعيق السير العادي للشؤون العمومية لهذه البلدية، ردا على ذلك يشرفني أن أجيبكم بما يأتي:

إن ملامح الاختلال داخل هذا المجلس الشعبي البلدي بدأت تظهر خلال شهر جويلية 1998 حينما خرج رئيس البلدية في عطلة وحل محله النائب الأول في المجلس وقد بادرت باتخاذ قرارات لا تدخل في صلاحياته، تحفظ منها الرئيس حين عودته، الشيء الذي خلق نوعا من التوتر والانقسام داخل المجلس، وإثر ذلك تقدم سبعة (07) أعضاء من أصل أحد عشر (11) بلائحة سحب الثقة من رئيس البلدية بتهمة سوء التسيير واستعمال وسائل الدولة لأغراض شخصية.

ونظرا إلى عدم توفر أغلبية الثلثين لسحب الثقة من الرئيس كما هو وارد في نص المادة 55 من القانون البلدي فقد رفضت هذه اللائحة لعدم استيفائها الشروط

أما وزارة التربية الوطنية فليس من صلاحياتها توزيع السكنات وهي لا تملك مساكن اجتماعية تمكنها من حل العديد من الوضعيات الاجتماعية التي يعانيها موظفوها وعمالها سواء منهم من لا يزالون في الخدمة أو الذين تقاعدوا.

ولذا فتساؤلكم عن الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لا يمكن الإجابة عنه إلا بكون الوزارة عاجزة عن الحل بحكم عدم اختصاصها والحل يجب أن يبادر به المعنيون أنفسهم، حيث يتقربون من الهيئات المعنية للحصول على مساكن في الإطار الاجتماعي أو غيره.

وتفضلوا، السيد النائب، بقبول تحياتنا وتقديرنا.

*** 14 - من السيد محمد مفلح**

إلى معالي وزير الشؤون الدينية

الموضوع: سؤال عن مؤسسة التكوين ببلدية ابن داود (غليزان)

معالي الوزير،

إن مؤسسة التكوين الموجودة بابن داود (ولاية غليزان) التي انطلقت أشغالها منذ سنوات، يعلق عليها مواطنو المنطقة آمالا كبيرة ويرجون فتحها لتنشئة الأبناء وتكوينهم بمؤسسة تشرف عليها وزارتك الموقرة.

أما هذا التأخر في إنجاز هذه المؤسسة الخاصة بالتكوين أشرف بتوجيه السؤال الكتابي الآتي وهو:

- ما سبب التأخر في فتح مؤسسة التكوين الموجودة ببلدية ابن داود (ولاية غليزان)؟

تفضلوا معالي الوزير بقبول فائق الاحترام.

اليوم مخاوف الطرد من السكنات الإلزامية (ومنها ما هو خارج المؤسسات التربوية) التي تسلموها أثناء أداء مهامهم مع العلم أن هؤلاء المتقاعدين لا يملكون سكنات خاصة تأوي أسرهم، ولهذا أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الكتابي الآتي:

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحل مثل هذه الوضعيات؟ وهل بادرت بالتكفل بهذه القضية في إطار التسوية أو توزيع السكنات؟.

في انتظار ردكم، تفضلوا معالي الوزير بقبول فائق الاحترام والتقدير،

*** رد السيد الوزير**

المرجع: مراسلة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان رقم 289 بتاريخ 19 أفريل 2000.

ردا على السؤال الذي تفضلتم بتوجيهه إلينا بخصوص وضعية عدد من متقاعدي قطاع التربية الوطنية الذين مازالوا يشغلون مساكن وظيفية إلزامية بالمؤسسات التربوية يشرفني أن أفيدكم بالتوضيحات الآتية:

إن المساكن الإلزامية التابعة قانونا للمؤسسات التعليمية التي بنيت في إطارها خصصت للموظفين العاملين بها لضرورة الخدمة وهم ملزمون بتسليمها عند نقلهم إلى مؤسسات أخرى أو عند استفادتهم من التقاعد. وكل النصوص التنظيمية تؤكد ذلك. وكان لزاما على الموظف أو العامل المستفيد من هذه المساكن أن يضع في الحسبان أن استفادته محددة بالفترة التي يقضيها في العمل بها، وبالتالي كان عليه أن يفكر كبقية المواطنين الآخرين، في الحصول على إقامته الدائمة وأسرته طبقا للحلول التي تمنحها هيئات ومصالح أخرى مكلفة قانونا بالإسكان.

إن الوزارة، في الوقت الحالي، قد أعدت مشروع مرسوم يتضمن إنشاء هذا المعهد الإسلامي لتكوين الأئمة، تحسبا لفتحه في مطلع الموسم الدراسي القادم. وسيتم في أجل قريب تحديد الموارد المالية الضرورية، في إطار التنسيق والتشاور مع الولاية.

وختاما، أفيدكم أن هذه العملية مدرجة في برنامج عمل الوزارة لسنة 2000. وتقبلوا فائق الاحترام.

* 15 - من السيد امحمد عنان إلى معالي وزير السكن

- بناء على الدستور لا سيما المادتين 89-134 منه،
- بناء على القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ولا سيما المواد 95، 96، 97 منه، يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الكتابي الآتي:

مقدمة:

لقد قامت الوكالة العقارية لدواودة ببيع التجزئة العقارية لحجى حمداني سيدي غيلاس، غير أنه إلى حد الآن لم يتمكن المستفيدون من مباشرة عملية البناء وذلك لأن التجزئة مسكونة حاليا ويبيع لسكانها دون أن تأخذ الجهات المعنية بعين الاعتبار توزيع السكان على القطعة ولا المساحات التي يشغلونها ولذا لا يمكن أن تصبح التجزئة فعالة إلا إذا عوض لثلاثة سكان على الأقل في جهات أخرى.

السؤال:

ما هي الإجراءات التي تتخذونها لحل هذا المشكل وفي أية حدود زمنية؟

تقبلوا معالي الوزير فائق التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

إن هذه المرافق المنجزة والمتمثلة خصوصا في الأقسام والمنامات، لم تخصص كمعهد إسلامي لتكوين الأئمة إلا في أوائل سنة 1998، خلال زيارتي التفقدية لولاية غليزان، واطلعي على هذا المشروع الذي كان في الأصل بعنوان بناء مدرسة قرآنية.

ومما تم الاتفاق عليه، خلال هذه الزيارة ما يأتي:

- تخصيص المشروع بعد إنجاز مرافقه الأساسية، لإنشاء معهد إسلامي لتكوين الأئمة.
- تكليف الجمعية الدينية الجديدة التي يرأسها السيد رئيس المجلس الشعبي لبلدية ابن داود، بالإشراف على الإنجاز.
- تكليف نظارة الشؤون الدينية والأوقاف لولاية غليزان بمتابعة المشروع.
- تكفل الوزارة والولاية بالجانب المالي والمادي، كل حسب الاعتمادات المتاحة.

وبالرغم من عدم تسجيل المشروع كعملية مخططة في ميزانية الدولة للتجهيز، بسبب الوضع الاقتصادي للبلاد، فإن الوزارة والسلطات المحلية، والجمعية الدينية، قد استطاعت أن تنقذه من الضياع والإهمال، حيث تم:

- تحديد البطاقة الفنية الجديدة.
- حصر المرافق غير المنجزة (المنامات - المطبخ - المطعم - الجناح الإداري - قاعة المحاضرات).
- ترتيب الأولويات في إنجاز المرافق.
- تخصيص غلاف مالي من الوزارة قدره خمسة ملايين دينار جزائري.

- تخصيص جزء من مواد البناء من الولاية.

- تفقد المشروع من قبل الوزارة مرارا.

*** رد السيد الوزير**

المرجع: إرسالكم رقم 292 بتاريخ 19 أبريل 2000.

عظفا على إرسالكم المنوه بالمرجع، يشرفني إفادتكم بأن السؤال الذي حملة خطابكم، قد سبق وأن وافيتموني به بتاريخ 23 مارس 2000، أعقبه رد مني بتاريخ 29 مارس 2000.

وبالمناسبة يطيب لي التذكير أن التحريات التي قامت بها مصالحي، بخصوص السؤال المطروح، بينت أن الموضوع يتعلق بقضية عقارية بحتة، ومن ثم فهي ليست من اختصاص الوزارة ويتعذر عليّ الإجابة عنها بما يقنع صاحب السؤال.

تقبلوا، سيدي الوزير أسمى عبارات التقدير والاحترام.